June 2002

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

**البند 8-2 من مشروع جدول الأعمال المؤقت**

# هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

**الدورة العادية التاسعة**

**روما، 14-18 أكتوبر/تشرين الأول 2002**

# حالة مشروع مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة: تقرير عن الاستقصاءات التى أرسلت للبلدان الأعضاء فى المنظمة وأصحاب الشأن الآخرين

## بيان المحتويات


| | | الفقرات |
|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | 8-1 |
| (1) | معلومات أساسية | 2-1 |
| (2) | هيكل التقرير | 8-3 |
| ثانيا - | موجز التعليقات الواردة من البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن | 51-9 |
| (1) | إطار وأهداف ونطاق مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية | 15-9 |
| (2) | صيانة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة | 16 |
| (3) | التكنولوجيات الحيوية الملائمة | 19-17 |
| (4) | قضايا الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع ذات الصلة بالتكنولوجيا الحيوية | 26-20 |
| (5) | بناء القدرات القطرية والتعاون الدولى | 30-27 |
| (6) | السلامة الحيوية والشواغل البيئية | 33-31 |
| (7) | نشر المعلومات وتوعية الجمهور | 35-34 |
| (8) | القضايا والشواغل الجديدة | 50-36 |
| (أ) | مسائل مبادئ الأخلاق فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحيوية من حيث صلتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة | 39-37 |
| (ب) | إحلال المنتجات الزراعية التقليدية | 40 |
| (جـ) | الأطر التنظيمية الملائمة | 41 |
| (د) | التكنولوجيات المقيدة للاستخدام الوراثى | 42 |
| (هـ) | التكنولوجيا الحيوية وزيادة الرقابة على نظم الأغذية الزراعية فى العالم | 44-43 |
| (و) | التدفق الجينى من الكائنات المحورة وراثيا ومسألة المسؤولية | 47-45 |
| (ز) | الحوافز للترويج للتكنولوجيات الحيوية الملائمة | 48 |
| (ح) | الخطط الدولية للشهادات الطوعية | 49 |
| (ط) | إعلانات عالمية بشأن المادة الوراثية | 50 |
| (9) | عملية تحديث مدونة السلوك | 52-51 |
| ثالثا - | الاستنتاجات والتوجيهات المطلوبة من الهيئة | 57-53 |

# حالة مشروع مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة: تقرير عن الاستقصاءات التى أرسلت للبلدان الأعضاء فى المنظمة وأصحاب الشأن الآخرين

## أولا – مقدمة

### (1) معلومات أساسية

1- قُدم إلى الدورة العادية الخامسة للهيئة عام 1993[1] مشروع أولى عن *"مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة"* كان قد أعد بناء على طلب الهيئة استنادا إلى المشاورات التى جرت مع طائفة عريضة من خبراء التكنولوجيا الحيوية وأصحاب الشأن ذات الصلة. وبعد أن لاحظت الهيئة أن اتفاقية التنوع البيولوجى تنظر فى وضع بروتوكول بشأن السلامة الحيوية، أوصت بإحالة العناصر المحددة الواردة فى مشروع المدونة بشأن السلامة الحيوية وغير ذلك من الشواغل البيئية إلى اتفاقية التنوع البيولوجى باعتبارها مدخلا من المدخلات فى عملية التفاوض بشأن البروتوكول.

2- وتلقت الهيئة خلال دورتها السادسة عام 1995 *تقريرا عن أحدث التطورات الدولية ذات الصلة بمشروع مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية النباتية*[2] وأرجأت مرة أخرى وضع مشروع *المدونة* المشار إليه إلى أن تنتهى المفاوضات التى كانت جارية فى ذلك الوقت بخصوص تعديل التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وفى أعقاب توسيع اختصاصات الهيئة عام 1995 لتشمل جميع عناصر التنوع البيولوجى ذات الصلة بالأغذية والزراعة، أصبحت الهيئة تتلقى خلال دوراتها العادية[3] تقارير دولية عن أحدث التطورات فى مجال التكنولوجيا الحيوية النباتية والحيوانية ذات الصلة بمشروع *المدونة*. ولاحظت الهيئة خلال دورتها الثامنة فى عام 1999 التطورات الأخيرة الهامة التى حدثت فى مجال التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة وطلبت من الأمانة تقديم تقرير إلى دورتها التاسعة عن حالة مشروع المدونة.

### (2) هيكل التقرير

3- يستجيب التقرير لطلب الهيئة. وبغية إعداده، أجريت استقصاءات فى عام 2000 بين البلدان الأعضاء فى المنظمة وطائفة عريضة من أصحاب الشأن ذات الصلة فى مختلف أنحاء العالم. وقد طلب من هؤلاء إبداء تعليقاتهم أو مشورتهم بشأن الفائدة الحالية لكل عنصر من عناصر مشروع *المدونة* بالنظر إلى الوقت الطويل الذى انقضى منذ إعداد هذا المشروع. كما طلب منهم تقديم

---

[1] *نحو وضع مدونة سلوك دولية بشأن التكنولوجيا الحيوية النباتية من زاوية صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها* (CPGR/93/9).

[2] الوثيقة CPGR-6/95/15.

[3] *التطورات الأخيرة فى مجال التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة*، إعداد C. Spillane (1999) الورقة رقم 9 من الدراسات الأساسية، التطورات *الأخيرة فى مجال التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة*، إعداد Cunningham E.P. (1999) الورقة رقم 10 من الدراسات الأساسية.

اقتراحات بشأن أى عناصر أخرى يتعين النظر فيها فى ضوء التطورات الأخيرة فى مجال التكنولوجيا الحيوية ذات الصلة بصيانة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها.

4- ويقدم هذا التقرير تجميعا للتعليقات والمشورات والاقتراحات التى تلقتها الأمانة. ووجهات النظر الواردة فى هذا التقرير هى تلك التى أعربت عنها البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن والتى اقتصرت مهمة الأمانة على تجميعها.

5- وقد أيدت معظم البلدان التى ردت على الاستقصاء بقوة الاستمرار تحت إشراف المنظمة وهيئتها الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة فى الأعمال المؤدية إلى *وضع مدونة سلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية* من أجل معالجة القضايا المعقدة والرئيسية المحيطة بالتكنولوجيات الحيوية والموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وفى حين أشار بعض البلدان الأعضاء إلى أنه من الممكن أن يصبح مشروع النص الحالى أساسا لمزيد من الدراسة، استرعى آخرون الاهتمام، فى ضوء التقدم السريع الذى شهدته التكنولوجيا الحيوية منذ صياغة هذا المشروع، إلى الحاجة إلى إجراء عملية تحديث وتعديل كبيرة فيه. وتساءل عدد قليل من البلدان عما إذا كان يتعين مواصلة العمل فى مثل هذه المدونة فى نفس الوقت الذى اعترفت فيه بالحاجة إلى أن تواصل المنظمة عملها فى إقامة صلة بين التكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى.

6- وأكدت غالبية أصحاب الشأن أهمية *المدونة* وقدمت اقتراحات شاملة لتحديث وتعديل النص الحالى. ورأى أصحاب الشأن أن التقدم التكنولوجى قد بلغ نقطة يمكن معها وضع *مدونة عامة للسلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية* من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة ويمكن أن تكون هذه *المدونة* ذات فائدة كبيرة للبلدان لدى وضع سياساتها الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية وصكوك تنظيمها. وقد أشير إلى أنه من الممكن، حيثما يكون ذلك ملائما، وضع خطوط توجيهية متفق عليها بين قطاعية وللقطاعات المشتركة لدعم هذه *المدونة* العامة التى قد ترغب الحكومات فى أخذها فى الاعتبار لدى وضع التكنولوجيات الحيوية الملائمة للأغذية والزراعة واستخدامها على نطاق واسع.

7- وقد وضع التقرير التجميعى للتعليقات التى وصلت الأمانة على نفس نسق الترتيب الوارد فى مشروع *المدونة* الحالية وذلك لسهولة الرجوع إليها. وقد تم تناول القضايا والاقتراحات الجديدة فى قسم منفصل. وترد الوثيقة مع مشروع المدونة[4] الحالى فى ملحق الوثيقة CGRFA-9/02/18.

8- وتجدر الملاحظة الى أن هذا الاستقصاء قد أجرى قبيل الانتهاء من المفاوضات الخاصة بتعديل التعهد الدولى. ولذا فإن جميع الإشارات هى إلى التعهد الدولى وليس إلى المعاهدة.

## ثانيا - موجز التعليقات الواردة من البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن

### *(1) إطار وأهداف ونطاق مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية*

9- رأت معظم البلدان الأعضاء التى أيدت استمرار العمل فى وضع *مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية من حيث صلتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة* أن منظمة الأغذية والزراعة وهيئتها الخاصة بالموارد الوراثية هما أنسب المنتديات لهذا العمل. وأشار عدد من

[4] الوثيقة CPGR/93/9 .

البلدان إلى التكامل بين الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والتكنولوجيات الحيوية من حيث أن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة هى الأحجار الرئيسية التى تقوم عليها التكنولوجيات الحيوية باعتبارها أدوات لإنتاج أصناف نباتية جديدة وسلالات حيوانية ومنتجات الموارد الوراثية عموما. وأشار البعض الآخر إلى وجود الكثير من التكنولوجيات الحيوية المختلفة والتى تتباين درجات فائدتها وملاءمتها لمواجهة مشكلات الزراعة ومكافحة الجوع فى البلدان النامية مع بقائها صديقة للبيئة. وخلصت هذه البلدان عموما إلى أن من الأفضل استخدام "التكنولوجيات الحيوية" بالجمع بدلا من التعبير العام "التكنولوجيا الحيوية".

10- ويبدو أن هناك تأييدا واسعا لأن يظل الهدف الرئيسى لهذه المدونة هو *تعظيم الآثار الإيجابية للتكنولوجيا الحيوية، والحد من آثارها غير المرغوبة والمخاطر المحتملة لها*. أما الأهداف الأخرى المقترحة فهى:

(أ) ترويج وتيسير الحصول على التكنولوجيات الحيوية لصيانة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

(ب) ترويج وتوفير الحوافز لوضع واستخدام التكنولوجيات الحيوية التى تلائم احتياجات البلدان النامية والمزارعين الفقراء والصديقة للبيئة ولاسيما الحالات التى يتعذر فيها توفير الاستثمارات الخاصة.

(جـ) الترويج للتقاسم العادل والمتساوى للمنافع الناشئة عن استخدامات التكنولوجيات الحيوية فى مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

(د) الترويج للتعاون الدولي وتعزيزه في مجال التكنولوجيات الحيوية المستخدمة فى جميع قطاعات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

(هـ) الموازنة بين حقوق المستنبطين غير الرسميين والمستنبطين الرسميين.

(و) تعميق الوعى وتعبئة الموارد لمعالجة الشواغل ذات الأولوية فى مجالات انعدام الأمن الغذائى من خلال استخدام التكنولوجيات الحيوية الملائمة.

(ز) المساعدة فى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التشوهات الاقتصادية المحتملة فى قطاع الزراعة والناشئة عن استخدام التكنولوجيات الحيوية الحديثة وإقامة نظام متوازن للأغذية الزراعية.

(ح) وضع خطوط توجيهية تتعلق خصيصا بالاستخدام الآمن للتكنولوجيات الحيوية من حيث صلتها بالموارد الوراثية فى الإنتاج الغذائى والزراعى اتساقا مع بروتوكول قرطاخنة للسلامة الحيوية.

(ط) الترويج لوضع أطر وصكوك دولية وقطرية كافية للإنذار المبكر وتقييم المخاطر ورصدها فى حالة إدخال الكائنات المحورة وراثيا التى قد تؤثر فى التنوع البيولوجى الزراعى والموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

11- وشدد أصحاب الشأن، فى معرض اعترافهم بالدور الرئيسى للهيئة *والمدونة* فى معالجة القضايا ذات الصلة بالتكنولوجيات الحيوية والأمن الغذائى والتنمية الريفية، أهمية الموارد الوراثية الزراعية وأعربوا عن قلقهم المستمر إزاء التأثيرات السلبية المحتملة للتكنولوجيات الحيوية على التنوع البيولوجى الزراعى. ورأى هؤلاء أن *المدونة* يمكن أن تصبح أداة هامة فى تشجيع التنمية الزراعية وصيانة الموارد الوراثية من خلال الترويج لأفضل الممارسات فى مجال التكنولوجيات الحيوية كما يمكن أن توجه مستحدثات التكنولوجيا الحيوية بطرق تراعى الاهتمامات الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية والأخلاقية. ورأى هؤلاء أن هذه *المدونة* يمكن أن تسهم فى ضمان أن تفيد مستحدثات التكنولوجيا الحيوية التنوع البيولوجى الزراعى ونظام الأغذية الزراعية.

12- وشددت معظم البلدان الأعضاء، فى ضوء توسيع اختصاصات الهيئة، على ضرورة أن يعالج مشروع *المدونة* جميع عناصر الموارد الوراثية بما فى ذلك النباتات والحيوانات والأسماك والكائنات الدقيقة من حيث علاقتها بالأغذية والزراعة. وأبدى أصحاب الشأن وجهات نظر مماثلة.

13- ورأى الكثير من الأعضاء أن "التعاريف" الواردة فى نص مشروع *المدونة* الحالى تحتاج إلى تعديل، وبلورة وتحديث. وقدمت البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن طائفة عريضة من الاقتراحات بما فى ذلك تعريف "الهندسة الوراثية"، و"التكنولوجيات الملائمة"، وتقنيات تقييد الاستخدام الوراثى، والكائنات العابرة جينيا، وتقانة اندماج الخلية، و"التآكل الوراثى". كما اقترح بعض البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن توحيد التعاريف الواردة فى *المدونة* مع تلك الواردة فى الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة.

14- وأكد الكثير من البلدان الأعضاء ضرورة توفير الاتساق والتكامل مع التعهد الدولى المعدل بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. كما أشارت إلى ضرورة أن تتسق المدونة مع الصكوك الأخرى ذات الصلة بما فى ذلك اتفاقية التنوع البيولوجى وبروتوكول قرطاخنة للسلامة الحيوية، والاتحاد الدولى لحماية الأصناف النباتية الجديدة والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ومنظمة التجارة العالمية، وأن تكون تكملة لهذه الصكوك حيثما يكون ملائما. وقد أشار بعض أصحاب الشأن إلى أن بعض نصوص هذه الصكوك يتعارض مع النصوص الأخرى ومع الصكوك الأخرى وأنه لم تحدث بلورة ولا فحص كافيين لتطبيقات وآثار هذه الصكوك على التنوع البيولوجى الزراعى والأمن الغذائى. ويمكن أن يكون *لمدونة* المنظمة دور هام فى اقتراح نهج بناءة لتعزيز التكافل وتسوية بعض جوانب عدم الاتساق المحتملة هذه ومعالجة ما تحتويه من نقص.

15- ورأى معظم البلدان الأعضاء ضرورة أن تكون *المدونة* طوعية وأن توجه أساسا إلى الحكومات وإن كان يتعين تشجيع المنظمات ذات الصلة وأصحاب الشأن مثل الباحثين وشركات التكنولوجيا الحيوية والمجتمع المدنى على مراعاتها والاسترشاد بها. وينبغى تحديث *المدونة* بصورة دورية لكى تعكس التغييرات فى مجالات الزراعة والتكنولوجيا الحيوية والإيكولوجيا والاقتصاد والمجتمع.

### *(2) صيانة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة*

16- كشفت الاستقصاءات عن علاقة متشابكة فيما بين هدف صيانة الموارد الوراثية وتطوير التكنولوجيات الحيوية. وقد نظرت البلدان الأعضاء إلى *المدونة* باعتبارها صكا مفيدا يهدف إلى التشجيع على صيانة الموارد الوراثية المحلية واستخدامها المستدام. ونظر إلى التكنولوجيات الحيوية باعتبارها قادرة على تعزيز عمليات صيانة الموارد الوراثية والتنوع البيولوجى الاّ أنه رؤى فى نفس الوقت أن زيادة استخدام بعض التكنولوجيات الحيوية يمكن أن يؤدى إلى مزيد من التآكل للتنوع البيولوجى وان كان قد رؤى أن الطريقة التى تستخدم بها التكنولوجيات الحيوية فى كثير من الأحيان وليس التكنولوجيات الحيوية نفسها هى التى تعتبر بصورة عامة السبب فى هذا التآكل. وعلى وجه الخصوص أعربت بعض البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن عن القلق إزاء التأثيرات المحتملة لبعض التكنولوجيات الحيوية على الإسراع بالاتجاه نحو تضييق القاعدة

الوراثية للمحاصيل. وقد رؤى أن ذلك قد يكون له تأثيرات أوسع نطاقا مما يؤدى إلى حدوث مشكلات بيئية واقتصادية اجتماعية من خلال زيادة تعرض الزراعة للضعف لاسيما فى العالم النامي. وينبغى، فى ظل هذه الظروف، أن توفر *المدونة* التوجيهات وتسعى إلى ضمان أن تدعم المستحدثات فى مجال التكنولوجيا الحيوية جهود الصيانة لا أن تعرضها للخطر. وينبغى *للمدونة* أن تروج أيضا لتطوير واستخدام التكنولوجيات الحيوية الرامية إلى تحقيق الصيانة الفعالة والتنوع البيولوجى الزراعى، والموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وزيادة القاعدة الوراثية لإنتاج الأصناف التجارية. كما أشار أصحاب الشأن إلى الحاجة إلى مساعدة العديد من المجتمعات الأصلية والمحلية التى تحتفظ بتنوع بيولوجى فضلا عن الوكالات التى تخدم هذه المجتمعات من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من التآكل الوراثى.

### *(3) التكنولوجيات الحيوية الملائمة*

17- أشارت البلدان الأعضاء إلى ضرورة أن تروج *المدونة* للاستخدام الرشيد للتكنولوجيات الحيوية بما فى ذلك من خلال الترويج للتكنولوجيات الحيوية الملائمة للمزارعين الذين يعانون من نقص الموارد وقد أيد الكثير من أصحاب الشأن وجهات النظر هذه. وحثوا على أن تتضمن المدونة توصيات بشأن الاستخدام الآمن والرشيد والعادل للتكنولوجيات الحيوية الملائمة مع مراعاة العوامل الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

18- واعترف الكثير من البلدان الأعضاء والمؤسسات الدولية وأعضاء الدوائر العلمية بأهمية الترويج لتطوير ونقل التكنولوجيات الحيوية الملائمة التى يمكن أن تسهم فى تحسين الأحوال المعيشية للسكان فى البلدان النامية. ورأى هؤلاء ضرورة توجيه التكنولوجيات الحيوية نحو تحسين دخل وظروف العمالة فيما بين فقراء الريف ودعم التنمية الأكثر استدامة مع توجيه اهتمام خاص لنظم الإنتاج الزراعية المحلية.

19- وفى حين اعتقد الكثير من أصحاب الشأن أن التكنولوجيات الحيوية الملائمة يمكن أن تسهم فى التنمية الزراعية، أشاروا إلى أن هناك قلقا متزايدا من أن التركيز على التكنولوجيات الحيوية وحدها فى كل من البلدان النامية والمتقدمة يقلل من الدعم الحكومى للخيارات الأخرى فى قطاع الزراعة بما فى ذلك الزراعة صغيرة النطاق والزراعة العضوية، ومن أن التكنولوجيا الحيوية تبعد الموارد والجهود عن البدائل الأقل جاذبية والتى كان يمكن لولا ذلك المساهمة مساهمة كبيرة فى الإنتاج الغذائى والأمن الغذائى. وأكد بعض أصحاب الشأن ضرورة النظر إلى التكنولوجيات الحيوية باعتبارها أداة مفيدة للزراعة إلا أنه لا ينبغى الحد من استراتيجيات إدارة الموارد الوراثية بصورة متسقة ومتوازنة من خلال المبالغة فى التركيز على التكنولوجيات الحيوية فى حد ذاتها. وبدلا من ذلك أشير إلى ضرورة وضع تنمية التكنولوجيا الحيوية فى مكانها الصحيح فى إطار اجتماعى وزراعى وتكنولوجى وايكولوجى. وفى هذا السياق، أشير إلى ضرورة أن تشجع *المدونة* وتدعم قاعدة التكنولوجيات الحيوية مثل: زراعة الأنسجة النباتية، والإكثار على النطاق الصغير، ونظم الإكثار اللاجنسى المستحث (فتح/اغلاق) للمحاصيل التى يمكن أن تحقق قدرات فائقة لزيادة إنتاج صغار المزارعين، وتخزين البلازما الوراثية للنباتات من خلال التجفيد واستراتيجيات تربية النباتات التى تحقق مردودية تكاليفها لتحقيق بعض الصفات الخاصة الملائمة من الناحية البيئية والمقاومة للأمراض والمغذية وغير ذلك لتحسين الأنواع والأصناف الأصلية المكيفة محليا التى يمكن أن تفيد المزارعين الفقراء بصورة مباشرة. ورأى بعض أصحاب الشأن أن استراتيجيات التربية التى تحقق مردودية تكاليفها يمكن أن تشمل، حسب مقتضى الحال، استخدام تقنيات التحوير الوراثى، لنقل الجينات داخل النوع الواحد وفيما بين الأنواع المرتبطة ببعضها البعض بصلة وثيقة والمتماثلة من الناحية الوراثية والتى يمكن أن تتيح زيادة إنتاج الأنواع بأكثر مما كان ممكنا من خلال التربية التقليدية.

### *(4) قضايا الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم المنافع ذات الصلة بالتكنولوجيا الحيوية*

20- أكد الكثير من البلدان الأعضاء الحاجة إلى أن تتساوق *المدونة* مع التعهد الدولى المعدل بشأن الموارد الوراثية النباتية ورأت أنها يمكن، من جوانب مختلفة، أن تكون مكملة للتعهد بما فى ذلك من حيث الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع الناشئة عن تطبيق التكنولوجيا الحيوية فى هذا المجال. ورأى الكثير من أصحاب الشأن أن التعهد الدولى المعدل يعتبر أنسب إطار للحصول على الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع الناتجة عنها وأن يشكل نموذجا للقطاعات الأخرى الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة. كما أكد أصحاب الشأن أهمية تقاسم المنافع بصورة متساوية بالنظر إلى أن التنوع البيولوجى يوفر الأساس لمعظم بحوث التكنولوجيا الحيوية.

21- ولاحظت البلدان الأعضاء أن تزايد استخدام حقوق الملكية الفكرية بشأن مستحدثات التكنولوجيا الحيوية يشكل الآن مصدرا رئيسيا للمداولات والمناقشات الدولية الجارية فى المنتديات الحكومية الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن الهيئة ذاتها. وقد أعرب عن طائفة واسعة من وجهات النظر بشأن الطريقة التى يمكن بها بيان هذه الحقوق فى المدونة. وأشار الكثير من البلدان إلى ضرورة اتساق المدونة مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة وأن تركز على الاحتياجات النوعية لقطاع الزراعة فى الوصلة القائمة بين الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والتكنولوجيا الحيوية وحقوق الملكية. وأشارت بلدان أخرى إلى أنه بوسع *المدونة* أن توفر توجيهات قيمة لعملية إعداد اللوائح القطرية ذات الصلة.

22- وعلى الرغم من موافقة أصحاب الشأن على أن حقوق الملكية الفكرية تمثل أداة هامة فى تطوير التكنولوجيا الحيوية، اعترفوا بأن هذه الحقوق قد تصبح عقبة أمام الحصول على الموارد الوراثية فضلا عن الابتكارات فى قطاع الزراعة وذلك فى سياق التطوير التكنولوجى. وعلى ذلك فقد رأوا أنه يتعين مراعاة الاحتياجات النوعية لقطاع الزراعة فى إطار حقوق الملكية واستكشاف نهج أخرى إذا اقتضى الأمر. وقد أثيرت المسائل المتعلقة بخصخصة البلازما الوراثية وملكية الموارد الوراثية وإمكانية إصدار براءات بالنسبة لأشكال الحياة، ووضع نظم فريدة وإمكانية وضع خيارات أخرى فى القطاع الزراعى كنتيجة لتكنولوجيا الملكية باعتبارها من المسائل التى يمكن أن تتناولها *المدونة*.

23- ووفقا لبعض البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن، فإن هناك العديد من القضايا، بما فى ذلك التوازن بين حماية المستحدثات النظامية وغير النظامية ووضع أولويات لخطط البحوث والتطوير تعتبر من المسائل التى تدخل ضمن السيادة القومية وتتطلب معالجة على المستوى القطرى.

24- وأكدت معظم البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الحاجة إلى دعم عملية تحقيق حقوق المزارعين على النحو الوارد فى التعهد الدولى المعدل وفى مشروع المدونة. وعلاوة على ذلك ترى الكثير من البلدان أن على المدونة أن تعترف بحقوق المستنبطين غير النظاميين بالإضافة إلى المستنبطين النظاميين. وقد أشار أصحاب الشأن فى كثير من الحالات إلى ضرورة أن تنظر *المدونة* فى الآليات التى يمكن من خلالها ضمان حقوق المزارعين ولاسيما فى البلدان النامية فى إعادة استخدام البذور من محاصيلهم الخاصة وتشجيع الحكومات على توجيه بحوث التكنولوجيا الحيوية نحو احتياجات نظم الزراعة المحلية.

25- ومن رأى بعض أصحاب الشأن أن تعالج *المدونة* أيضا نتائج تطبيق حقوق الملكية الفكرية على الموارد الوراثية وما يتصل بها من تكنولوجيات وذلك بغرض زيادة اهتمام جميع أصحاب الشأن. وأعرب هؤلاء عن القلق لأن بعض نظم حقوق الملكية الفكرية وخاصة تلك التى تتيح تجميع الحقوق على كثير من عناصر الجينات فى المنتج الواحد من منتجات الموارد الوراثية والتى لا تسمح باستثناءات كافية فيما يتعلق بالبحوث تشكل قيودا قوية على البحوث والتطورات العلمية وخاصة فى القطاع العام. كما أعرب عن القلق إزاء البراءات الواسعة بشأن خصائص الأنواع مثل الألوان والبراءات التى يبدو أنها تضفى حقوقا على أسماء ذات منشأ محلى مقترنا بقيمة سوقية حالية. وأشار هؤلاء إلى ضرورة أن تعمل *المدونة* على تلافى هذه الاستخدامات لحقوق الملكية الفكرية وعدم الترويج إلا لحقوق الملكية الفكرية التى تيسر البحوث ولا تتيح تملك الموارد الوراثية الحالية والمعارف التقليدية والتكنولوجيات المحلية.

26- وأثار عدد من أصحاب الشأن مسألة القضية المرفوعة حاليا ضد المزارعين المتهمين باستخدام الأنواع المحورة وراثيا المسجلة ببراءات، دون الحصول على إذن والذين يدعون بدورهم أن تدفق الجينات من الأصناف المحورة وراثيا الخاضعة للبراءات قد "لوثت" محاصيلهم. ويمكن أن توفر المدونة خطوطا توجيهية تساعد على التعامل مع مثل هذه المسائل.

### *(5) بناء القدرات القطرية والتعاون الدولى*

27- أشارت معظم البلدان الأعضاء إلى ضرورة أن تشجع *المدونة* عملية بناء القدرات المتعلقة بجميع جوانب التكنولوجيا الحيوية بما فى ذلك السلامة الحيوية والتجارة بالمواد الحيوية والسياسات البيولوجية من خلال برامج كافية موجهة نحو صانعى السياسات والباحثين والمرشدين والمزارعين. واقترحت البلدان الأعضاء أن تتضمن *المدونة* أحكاما تتعلق بتعزيز الخبرات القطرية وزيادة برامج التعاون الدولى وخطط العمل اللازمة لهذا الغرض. كما تم التركيز على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. واقترح أن يركز هذا التعاون على تقييم تأثيرات التكنولوجيات الحيوية على صيانة الموارد الوراثية وتحويلها وبعد ذلك على نظم الزراعة المحلية والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لذلك.

28- وحث أصحاب الشأن على ضرورة النظر إلى *المدونة* باعتبارها دعوة إلى التعاون لا باعتبارها من التدابير العقابية. ويمكن أن تشجع المدونة المعارف التعاونية على المستويين القطرى والدولى ولاسيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر وإدارتها وخاصة فى البلدان النامية التى قد تفتقر إلى الأطر أو القدرات الكافية لإجراء عمليات تقدير المخاطر الكافية بشأن الأخطار المحتملة الناشئة عن بعض التكنولوجيات الحيوية على البيئة وصحة الإنسان فضلا عن تعظيم المنافع المحتملة من التكنولوجيات الحيوية. كما رأى أصحاب الشأن ضرورة توفير الحوافز اللازمة للتشجيع على هذا التعاون.

29- وأكد أصحاب الشأن حاجة البلدان النامية إلى تعزيز القدرات القطرية فى جميع المجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية على وجه الخصوص. واقترح البعض أن تشجع *المدونة* على بناء القدرات فى كل من الشمال والجنوب. فسوف يؤدى ذلك فى رأيهم إلى تيسير الفهم المتبادل للمستحدثات التكنولوجية فى الشمال فضلا عن العلاقات المتشابكة بين الموارد الوراثية – بما فى ذلك الموارد الوراثية المحورة من خلال التكنولوجيا الحيوية – والنظم الايكولوجية ونظم الزراعة والثقافات فى الجنوب.

30- وأثارت بعض البلدان الأعضاء القلق إزاء قلة مبادرات القطاع الخاص للتعاون وبناء القدرات على الرغم من زيادة الدور الذى يضطلع به هذا القطاع فى التكنولوجيا الحيوية. وقد اقترح أن تتولى المدونة رصد هذا الاتجاه ومعالجة الموضوع. وأشار أصحاب الشأن إلى النهج الابتكارية لتعبئة اهتمام القطاع الخاص إزاء المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص لبناء القدرات وتوعية الجمهور العام. ورأى هؤلاء ضرورة أن تسند *المدونة* اهتماما خاصا للاعتراف بزراعة القطاع العام والترويج لأهميتها مع توفير المبادئ الهادية للتعاون فيما بين القطاعين العام والخاص.

### *(6) السلامة الحيوية والشواغل البيئية*

31- أقر الكثير من البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن ضرورة أن تتولى *المدونة* دعم وتيسير تطبيق بروتوكول قرطاخنة للسلامة الحيوية فى المجالات ذات الصلة بالأغذية والزراعة وعدم الازدواج مع أعمال هذا البروتوكول. غير أنه رؤى أن بوسع المدونة أن تعالج تلك الشواغل المتعلقة بالسلامة الحيوية التى لم يغطها البروتوكول بصورة كافية بما فى ذلك تحديد الكائنات المحورة وراثيا ووضع البيانات على العبوات وتحديد المسؤوليات حيث أن من الممكن أن يؤثر ذلك فى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وقد رؤى أن مثل هذه المبادرة سوف تعزز من "المبدأ الوقائى" من خلال توسيع نطاق المشاركة. وقد اقترح قيام المدونة بالترويج للبحوث فى مجال السلامة الحيوية من خلال معالجة المجالات الرئيسية لعدم اليقين والجهل ذات الصلة بالتأثيرات والمخاطر غير المرغوبة المحتملة لمنتجات التكنولوجيا الحيوية على أن تسترشد فى ذلك بالأولويات المتفق عليها وربما أيضا من خلال الجهود التعاونية. ويمكن أن تروج المدونة أيضا بنشاط لتدابير السلامة العامة فى قطاع التكنولوجيات الحيوية من حيث تأثيرها فى الأغذية والزراعة. وأشارت بعض البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن إلى ضرورة أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة، من خلال هيئة الدستور الغذائى فيها والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة فى تعزيز المناقشات ذات الصلة بشأن الكائنات المحورة وراثيا لتعزيز هذه العملية.

32- وقد اعترفت البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن بأهمية القضايا المحيطة بالكائنات المحورة وراثيا. فنظرا لأن إطلاق الكائنات المحورة وراثيا للأغراض الزراعية يمكن أن يكون له تأثيرات على صيانة الموارد الوراثية والبيئة، أوصت بعض البلدان الأعضاء بأن توفر *المدونة* مبادئ توجيهية للتعامل مع الجوانب المتعلقة باستخدام الكائنات المحورة وراثيا الخاصة بالأغذية والزراعة والتى لم يتم تناولها أو معالجتها بصورة كافية فى بروتوكول قرطاخنة للسلامة الحيوية. واقترح الكثير من أصحاب الشأن الذين علقوا على هذه النقطة بصورة خاصة أن تتولى *المدونة* معالجة التأثيرات المحتملة للكائنات المحورة وراثيا فى مراكز المنشأ وتنويع النباتات المزروعة وفى نظم الزراعة التى تستخدم الأصناف المحلية. وحث البعض على تحديد سلطات قطرية معنية للتعامل مع هذه القضايا والتعاون فيما بين البلدان الأعضاء لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر فى حالة إطلاق الكائنات المحورة وراثيا. وقد رؤى أن بوسع *المدونة* أن توفر إطارا ملائما لمعالجة هذه القضايا.

33- كما أشار بعض أصحاب الشأن أيضا إلى أنه فى عدم وجود اتفاقية دولية، قد تصبح بعض البلدان التى أهملت تطبيق سياسات تنظيمية كافية مواقع اختبار جذابة للكائنات والنباتات المحورة وراثيا بطرق محظورة فى بلدان أخرى. فمجرد إطلاق هذه الكائنات، لن تحدها حدود سياسية. ولذا رؤى أن من الأمور الهامة وضع وسائل للتنظيم على المستوى الدولى. واقترح أن تضع المدونة معايير دولية لاختبار وإطلاق هذه الكائنات من حيث تأثيرها على الأغذية والزراعة.

### *(7) نشر المعلومات وتوعية الجمهور*

34- وقدمت البلدان الأعضاء العديد من الاقتراحات بشأن موضوع نشر المعلومات وتوعية الجمهور. وجرى التركيز على ضرورة أن تسند المدونة أهمية كبيرة للآليات الرامية إلى تحسين معلومات الجمهور بشأن مستحدثات التكنولوجيا الحيوية من حيث تأثيرها فى الأغذية والزراعة. فبوسع *المدونة*، من خلال التشجيع على توافر المعلومات المتوازنة للمستهلكين والمزارعين ولاسيما عن المنتجات المحورة وراثيا، استثارة وعى الجمهور ووضع السياسات لضمان تعظيم منافع التكنولوجيا الحيوية.

35- كما أبرز أصحاب الشأن الحاجة الملحة إلى توعية الجمهور وزيادة القبول العام للتكنولوجيات الحيوية. وقد اقترح أن تكون *المدونة* مرنة للتعرف على جوانب القلق التى يشعر بها الجمهور فيما يتعلق بالتحوير الوراثى للمحاصيل ودعم واحترام تنوع القيم الثقافية فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى والغذائى. وقد رؤى أن وجود *مدونة* متوازنة يمكن أن يشكل وسيلة ممتازة للترويج لفهم الجمهور واكتساب ثقته.

### *(8) القضايا والشواغل الجديدة*

36- أثارت البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن العديد من القضايا الجديدة التى يمكن النظر فى إدراجها فى *المدونة*، والتى لا يمكن إدراجها بصورة سهلة فى الهياكل الحالية. ويمكن تصنيف هذه القضايا على النحو التالى:

*(أ) المسائل ذات الصلة بمبادئ الأخلاق فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة*

37- حث أصحاب الشأن على التركيز على الاعتبارات الأخلاقية فى *المدونة* من أجل توفير إطار للاستقصاء المتعمق للأبعاد الاجتماعية والإيكولوجية والثقافية لنشر التكنولوجيات الحيوية الحديثة. وقد رأى هؤلاء أن *مدونة السلوك* تعتبر أداة ملائمة للترويج لمبادئ الأخلاق فى أداء قطاعى الأغذية والزراعة على مستوى الجمهور والمستوى الحكومى الدولى.

38- وقد حدد بعض أصحاب الشأن مسألة المساواة فى توزيع المواد القطرية والدولية على البحوث والتطوير باعتبارها مسألة أخلاقية. وحث هؤلاء على زيادة المساواة فى توزيع منافع البحوث والابتكار مع إعطاء الأولوية لدعم الشواغل فى المناطق التى تعانى من انعدام الأمن الغذائى فى القطاعات الأكثر ضعفا فى الزراعة بما فى ذلك من خلال إحداث التكنولوجيات الحيوية الملائمة لتلبية احتياجاتها. كما أعربوا عن القلق من أن الإفراط فى التركيز على بعض التكنولوجيات الحيوية وخاصة فى سياق تحرير التجارة قد يؤدى إلى الإفراط فى الاستثمارات فى المحاصيل الدولية الرئيسية فقط مما يشكل عائقا أمام المزارعين والمجتمعات المحلية التى تستخدم الموارد الوراثية المحلية. ورأى هؤلاء ضرورة أن تراعى *المدونة* أوضاع واحتياجات البلدان الضعيفة من الناحية الاقتصادية التى قد تعانى من انعدام الأمن الغذائى نتيجة لذلك.

39- وقد أشير إلى أن المسائل التالية كانت تنطوى على انعكاسات أخلاقية لدى وضع واستخدام التكنولوجيات الحيوية الحديثة الأمر الذى يتطلب أخذها فى الاعتبار: التأثيرات على الثقافة

التقليدية والتنوع الثقافي والحاجة إلى الاحتفاظ بخيارات للأجيال القادمة واحتمال تحقيق تغييرات بيولوجية وايكولوجية أو اجتماعية لا يمكن العودة عنها.

*(ب) إحلال المنتجات الزراعية التقليدية*

40- أعربت بعض البلدان الأعضاء عن قلقها إزاء العواقب الاقتصادية والاجتماعية للإحلال السريع للمحاصيل التي ينتجها عادة المزارعون الذين يعانون من نقص الموارد وخاصة في البلدان النامية بمنتجات مستمدة من التكنولوجيا الحيوية. وقد استشهد بمثل يتعلق بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي حدثت في البلدان المصدرة التقليدية للفانيليا نتيجة للإحلال المفاجئ على المستوى الدولي لهذا المنتج الزراعي بمادة مذاق الفانيليا المنتجة مختبريا والتي أثرت في نحو 70 ألف مزارع من مزارعي الفانيليا في بلد افريقي واحد. وقد لوحظ عدم وجود أي آلية دولية للتخفيف من التأثيرات المعاكسة المؤقتة المحتملة لعملية الإحلال هذه على اقتصاديات البلدان النامية، واقترح أن توفر *المدونة* خيارات للتقليل من هذه التأثيرات مما يؤدي إلى تغييرات اقتصادية أقل شدة.

*(ج) الأطر التنظيمية الملائمة*

41- أعربت البلدان الأعضاء عن الحاجة إلى موازنة التكنولوجيات الحيوية الحديثة بوضع أطر تنظيمية ملائمة. وقد رؤى أن بوسع المدونة أن تسترعي الاهتمام إلى الحاجة إلى تنظيم التكنولوجيا الحيوية على المستوى القطري والتشجيع على إنشاء آليات للنهوض بعملية تقييم التكنولوجيات الحيوية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وكان لأصحاب الشأن وجهات نظر مختلطة فيما يتعلق بتنظيم التكنولوجيا الحيوية. فقد رأى البعض أن مشروع نص *المدونة* الحالي كثيف القواعد ومناهض للمخاطر مما يمكن في اعتقادهم أن يحول دون توافر التكنولوجيات الحيوية للعالم النامي. ونادى البعض الآخر منهم بضرورة القواعد والخطوط التوجيهية لتحقيق السياسات البيولوجية والأمن الحيوي الفعالين.

*(د) التكنولوجيات المقيدة للاستخدام الوراثي*

42- أثارت البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن مسألة التكنولوجيات الحيوية المخصصة والتي يتم تنفيذها لا من أجل زيادة الإنتاجية بل من أجل تجنب استراتيجيات الملكية التجارية ولاسيما التكنولوجيات المقيدة للاستخدام الوراثي. وحث الكثيرون بقوة على ألا تروج *المدونة* إلا للتكنولوجيات الحيوية الملائمة مثل تلك التي تحسن من الإنتاجية وتحمي البيئة وينبغي لها أن تعارض التكنولوجيات المقيدة للاستخدام الوراثي عندما لا تنطوي هذه التكنولوجيات على مزايا إنتاجية واضحة.

*ملاحظة من الأمانة: ينبغي في هذا السياق الاحاطة بالمقرر V/5 الصادر عن مؤتمر لاهاي للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي طلب بصورة محددة من المنظمة "النظر في موضوع التكنولوجيات المقيدة للاستخدام الوراثي لدى التوسع في وضع مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة".*

*(هـ) التكنولوجيا الحيوية وزيادة الرقابة على نظم الأغذية الزراعية في العالم*

43- أعربت بعض البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن عن القلق إزاء تأثيرات التكنولوجيات الحيوية الحديثة على نظم الأغذية الزراعية العالمية. ونظرا لأن بحوث التكنولوجيا الحيوية

وتطوير منتجاتها ترتبط فى معظمها بالكيانات المؤسسية، فقد تزايدت مراقبة القطاع الخاص على الموارد الوراثية والمستحدثات التكنولوجية الحيوية الزراعية. وأعرب الكثير من أصحاب الشأن عن القلق إزاء الدمج الرأسى وزيادة تركيز الملكية والرقابة فى صناعة التكنولوجيا الحيوية بطرق يمكن أن يكون لها تأثيرات غير متوقعة على إدارة الموارد الوراثية والأمن الغذائى العالمى. وقد اقترح أن تتولى *المدونة* التشجيع والترويج للتدابير الرامية إلى وضع نظام متوازن للأغذية الزراعية، وأن تروج، حسب مقتضى الحال، للسياسات التى تتجنب أو تحول دون حدوث تغييرات هيكلية جذرية فى القطاع وضمان المنافع العامة لجميع أصحاب الشأن. ولذا فقد تمت التوصية بأن تتضمن *المدونة* مبادئ عامة تهدف إلى الترويج للتنوع البيولوجى الزراعى المكيف محليا واللامركزية وتعبئة الموارد والتعاون بين القطاعين العام والخاص وتلافى نمو الاحتكارات وشركات التوصية والتقليل من التأثيرات السلبية المحتملة على نظام الأغذية الزراعية العالمى. وأشير إلى أن البلدان قد تحتاج إلى النظر فى اتخاذ التدابير ضد شركات التوصية من أجل تجنب التركيز المفرط للملكية والرقابة على صناعة التكنولوجيا الحيوية من حيث صلتها بالأغذية والزراعة والترويج للمنافسة الشريفة واستفادة جميع أصحاب الشأن.

44- وقد أثيرت شواغل وخاصة من جانب أصحاب الشأن فيما يتعلق بتزايد عجز بحوث القطاع العام فى الكثير من البلدان بسرعة عن تحقيق أهدافها نتيجة للاحتكار الفعلى الذى تمارسه صناعات القطاع الخاص على التكنولوجيات الحيوية والمنتجات المحمية بحقوق الملكية الفكرية. وقد اقترح أن تتضمن المدونة نصوصا للترويج لزيادة الأدوار الاجتماعية والإيكولوجية لبحوث القطاع العام فى مجال التكنولوجيات الحيوية ذات الصلة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

*(و) التدفق الجينى من الكائنات المحورة وراثيا ومسألة المسؤولية*

45- وأثار أصحاب الشأن الذين يمثلون اتحادات الزراعة العضوية فى العديد من البلدان مسألة التدفق الجينى وما يتبع ذلك من تلوث وراثى للمحاصيل والأصناف البرية نتيجة للقاحات والبذور المتوافرة فى حقوق المحاصيل المحورة وراثيا القريبة والتى يمكن أن تؤثر فى السلامة السوقية للمنتجات. كما أشير إلى أنه بالنظر إلى أن معظم القواعد القطرية بشأن الزراعة العضوية لا تسمح إلا بنسبة صغيرة من الكائنات المحورة وراثيا، فإن التدفق الجينى من حقول الكائنات المحورة وراثيا القريبة يمكن أن يعرض للخطر استمرار الزراعة العضوية خلال بضعة أجيال وخاصة فى حالة المحاصيل التى يتم تلقيحها بصورة مفتوحة.

46- ورأى بعض أصحاب الشأن الآخرين أن التدفق الجينى من الكائنات المحورة وراثيا إلى المحاصيل غير المحورة وخاصة الأصناف الأصلية يمثل مشكلة عامة بالنظر إلى أنه يمكن أن يؤثر فى القدرة على تسويق المحاصيل لأحد الأصناف أو أحد الأصناف الأصلية. وقد اقترح أن تسمح السياسات القطرية أو الأطر التنظيمية بإقامة مناطق "خالية من الكائنات المحورة وراثيا" أو أماكن منفصلة لكل من الزراعة العضوية والزراعة التقليدية والزراعة القائمة على الكائنات المحورة وراثيا.

47- كما لوحظ أن مفهوم المسؤولية فى استخدام التكنولوجيات الحيوية الوراثية لم يطبق حتى الآن على الرغم من أنه قد روعى فى بعض الحالات فى سياق بروتوكول قرطاخنة. ولذا فقد اقترح أن تضم السياسات القطرية أو الأطر التنظيمية نصوصا تتعلق بالمسؤولية وهو الأمر الذى يمكن أن تروج له *المدونة*.

*(ز) الحوافز للترويج للتكنولوجيات الحيوية الملائمة*

48- ينبغي وفقا لعدد من أصحاب الشأن، اتخاذ التدابير على المستوى القطرى من أجل الترويج للتكنولوجيات الحيوية الملائمة بما يتمشى مع أحكام التعهد الدولى المعدل وبالامتثال للمادة 11 من اتفاقية التنوع البيولوجى بشأن الحوافز. وقد اقترح البعض حوافز ذات منحى سوقى (مثل وضع بيانات مثل "غنية بالتنوع" أو أغذية التكنولوجيا الحيوية التى تستوفى بعض الشروط) أو تقوم مواجهة بحكم طبيعتها (مثل السياسات الرامية إلى تشجيع انتشار الكائنات المحورة وراثيا المفيدة في مجموعة واسعة من المجالات والأنواع المكيفة محليا)، وخاصة فى حالة المحاصيل القليلة الأهمية التى من المستبعد أن تكتسب الاستثمارات الخاصة.

*(ح) الخطط الدولية للشهادات الطوعية*

49- اقترح بعض أصحاب الشأن أن تدرج فى *المدونة* مبادئ عامة يمكن أن تعتبر مواصفات بالنسبة للمنظمات القطرية أو الدولية المستقلة لإصدار الشهادات المتعلقة بالمنتجات التى يتم الحصول عليها من خلال التكنولوجيا الحيوية باعتبارها منتجات تمتثل لأحكام *المدونة*. ويمكن أن تشترك الشركات التجارية فى خطط اعتماد الشهادات من خلال القبول بقواعدها ومن ثم دعم *المدونة* أو العناصر ذات الصلة فيها.

*(ط) إعلانات عالمية بشأن المادة الوراثية*

50- اقترح أصحاب الشأن أن تتضمن *المدونة* إعلانا عالميا بشأن المادة الوراثية النباتية تصدره المنظمة وإعلانا عالميا بشأن المادة الوراثية الحيوانية تصدره المنظمة وهما الإعلانان اللذان يمكن إعدادهما على نسق الإعلان العالمى الذى أصدرته منظمة اليونسكو بشأن المادة الوراثية البشرية وحقوق الإنسان.

***(ى) عملية تحديث مدونة السلوك***

51- قدمت البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن كذلك اقتراحات بشأن الكيفية التى قد تود بها الهيئة المضى فى عملية تحديث المدونة الحالية. واقترحوا ما يلى:

(1) قد يتعين إجراء دراسات بشأن بعض تطورات التكنولوجيا الحيوية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نظم الإنتاج الزراعى والتنوع البيولوجى الزراعى والأمن الغذائى.
(2) تنظيم حلقات عمل وندوات دراسية يشترك فيها ممثلون عن طائفة واسعة من أصحاب الشأن للمساعدة فى تعديل مشروع المدونة للعرض بعد ذلك على الهيئة للنظر.
(3) قد تود الهيئة إنشاء مجموعة أو أكثر من مجموعات العمل الفرعية لتحقيق تقدم فى عملية إعداد المشروع المعدل.

52- وعلاوة على ذلك، كانت هناك مسائل تتعلق بما إذا كانت *المدونة* هى أنسب الطرق لمعالجة القضايا المختلفة المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة أو ما إذا كان من الأفضل معالجة البعض منها من خلال مبادئ توجيهية أو نوعا آخر من أنواع الصكوك.

## ثالثا – الاستنتاجات، والتوجيهات المطلوبة من الهيئة

53- تتحدث وثيقة العمل المقدمة إلى الهيئة عن عدد كبير من الأفكار والاقتراحات التى قدمتها البلدان وأصحاب الشأن فى ردودهم على الاستقصاءات بشأن الطريقة التى يمكن بها المضى فى وضع *المدونة* ومحتوياتها وفيما يتعلق بالمجالات التى قد تحتاج إلى تغطية. وتشير الردود الواردة من البلدان الأعضاء ومن أصحاب الشأن إلى وجود دعم واسع النطاق للتوسع فى العمل من خلال الهيئة بشأن *المدونة* وضمان تعظيم المنافع المستمدة من التطورات الأخيرة فى التكنولوجيا الحيوية والتقليل لأدنى حد ممكن من المخاطر المحتملة. ويبدو أن هناك توافقا واسعا فى الآراء على الرغم من أن النص الحالى لمشروع *المدونة*[5] يمكن أن يكون أساسا لمزيد من النظر (ذكرت بعض البلدان الأعضاء أنه لا يوجد لديه اعتراض على النص الحالى)، فإن هناك حاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة وتحديث قبيل تقديمها إلى الهيئة للنظر. غير أن هناك عدد قليل من البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن عارضوا إجراء المزيد من التطوير على *المدونة*.

54- وقد جرى التأكيد بصورة عامة على ضرورة أن تتسق *المدونة* مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بما فى ذلك بروتوكول قرطاخنة للسلامة الحيوية والتى يمكن أن تستكملها فى بعض المجالات التى لم يعالجها البروتوكول. وقد رؤى فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتكنولوجيا الحيوية والحصول على الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع أن المدونة تكمل التعهد الدولى المعدل بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

55- ورأت معظم الردود أن *المدونة* يمكن أن توفر إطارا للترويج للتكنولوجيات الحيوية الملائمة وبناء القدرات والتعاون الدولى لإدارة التكنولوجيات الحيوية الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة. ويمكن للمدونة، من خلال مراعاتها لاحتياجات المجتمعات الريفية الفقيرة بالموارد وقطاعات الزراعة المعرضة، أو تعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستحدثات التكنولوجية الحيوية على المورثات الزراعية والأمن الغذائى. كما يمكن أن توفر مجموعة من الخطوط التوجيهية بشأن وضع أطر تنظيمية حيثما يكون ذلك ضروريا والتشجيع على نشر المعلومات المتوازنة التى يمكن على أساسها بناء ثقة الجمهور العام فى التكنولوجيا الحيوية. ويمكن أن تروج *المدونة* للنظام المتوازن للأغذية الزراعية ومعالجة الشواغل الأخلاقية الناشئة عن تطبيق التكنولوجيات الحيوية الحديثة فى الأغذية والزراعة.

56- ويبدو، مع التطورات الأخيرة فى مجال التكنولوجيات الوراثية، أنه سيتعين استخدام نهج جديد فى وضع *مدونة السلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية*. وقد تود الهيئة أن تنظر فيما يلى:

(1) ما إذا كان يتعين المضى فى تحديث مشروع *مدونة السلوك* والكيفية التى يتم بها ذلك؛

(2) ما هو الشكل الذى ينبغى أن تتخذه *المدونة* المحدثة أى فى شكل مدونة أو مجموعة من الخطوط التوجيهية النوعية.

57- وفى حالة أن تود الهيئة المضى، يرجى أن تقدم توجيهاتها بشأن ما يلى:

(1) ما هى المجالات وخاصة القضايا الجديدة التى تود أن ترى تغطيتها؛

(2) ما هى الآليات التى تود أن تستخدمها المنظمة فى هذه العملية والتى يمكن أن تضم:

[5] الوثيقة CPGR/93/9.

- دراسات عن مجالات نوعية من حيث صلتها بالتكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية والأغذية والزراعة؛
- حلقات عمل لإجراء مشاورات مع أصحاب الشأن؛
- مشاورات مع المنظمات الأخرى ذات الصلة.